

سرايا القدس تبث مشاهد لاستهداف الاحتلال بمحور نتساريم وغلاف غزة

إسرائيل تحذر: لن نفرق بين لبنان و«حزب الله» إذا انهار وقف النار



عناصر من الدفاع المدني تعمل على انتشال جثامين القتلى اللبنانيين من قبور مؤقتة لتشييعهم ودفنهم



وزير الخارجية الإسرائيلي يسرائيل كاتس

الحد الأدنى من الخدمات المدنية للسكان الفلسطينيين في قطاع غزة. وكان وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش دعا إلى إعادة احتلال قطاع غزة وإقامة مستوطنات فيه وتهجير الفلسطينيين منه. وتحدثت سموتريتش في مؤتمر مجلس المستوطنات الإسرائيلية بالضفة الغربية قبل أسبوع عن التبعات الاقتصادية لاحتلال قطاع غزة. ونقلت عنه هيئة البث الإسرائيلية في حينه قوله بالمؤتمر «إنهم يخيفونني من التكاليف، ليس هناك كذبة أكبر من ذلك. إنها لا تكلف كثيرا من المال. قبل لي إن الأمر سيكلف 5 مليارات دولار، لكنه سيكلف بضع مئات الملايين على الأكثر». وصدرت دعوات مشابهة عن وزير الأمن القومي إيتان بن غفير. وقالت هيئة البث الإسرائيلية أمس الثلاثاء: «في الماضي، قدر مسؤولون أمريكيون أن تكلفة تشغيل مثل هذه الإدارة تبلغ 20 مليار شيكل سنويا، وإضافة 400 وظيفة جديدة إلى الجيش الإسرائيلي».

وأضافت: «كما ستعمل 5 فرق عسكرية إسرائيلية بشكل منتظم في قطاع غزة وستكون مسؤولة عن 2.3 مليون فلسطيني، فالميزانية التقديرية للفلسطينيين هي تقديرات تشغيلية فقط، من دون إعادة تأهيل قطاع غزة من بنية تحتية ومستشفيات ومدارس وطرق وغيرها». وادعم أميركي تركتب إسرائيل منذ السابع من أكتوبر 2023 إعادة جماعة بقرعة، خلفت نحو 150 ألف شهيد وجريح فلسطينيين، معظمهم أطفال ونساء، وما يزيد على 11 ألف مفقود، وسط دمار هائل ومجاعة قتلت عشرات الأطفال والمسنين، في إحدى أسوأ الكوارث الإنسانية بالعالم. من ناحية أخرى نقلت وكالة الصحافة الفرنسية عن قائدين في حركتي المقاومة الإسلامية (حماس)، والتحرير الوطني الفلسطيني (فتح) تأكيدهما أن الحركتين اتفقتا على تشكيل لجنة مشتركة لإدارة قطاع غزة في المرحلة التالية للحرب. ووفق الوكالة الفرنسية، فقد أطلق الطرفان على اللجنة المشتركة اسم «الجنة الإسناد المجتمعي». ونقلت الوكالة عن مسؤول في حركة حماس قوله «بعد حوار بناء عقد بالقاهرة في اليومين الماضيين برعاية الأشقاء في مصر، وافقت حماس وفتح على مسودة اتفاق لتشكيل لجنة الإسناد المجتمعي» لتولي إدارة قطاع غزة بالتنسيق مع الحكومة الفلسطينية. كما عزت الوكالة لمسؤول في فتح تأكيد أن الرئيس الفلسطيني محمود عباس «سيصدر مرسوما رئاسيا بتعيين هذه اللجنة بعد اعتماده مسودة الاتفاق». والآن، نقلت وكالة الصحافة الفرنسية عن قيادات في حماس أن وفدا من الحركة التقى مساء الأحد في العاصمة المصرية القاهرة وفدا قياديا من فتح ومسؤولين في المخابرات العامة المصرية لبحث سبل التوصل إلى وقف لإطلاق النار في قطاع غزة. وقال القيادي في حماس إن وفد الحركة بقيادة خليل الحية التقى أيضا وفد حركة فتح بقيادة عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير عزام الأحمد، «وبحث معه ترتيبات الوضع الفلسطيني الداخلي وإدارة قطاع غزة حال انتهاء الحرب». وذكر أن المناقشات مع فتح تجري «برعاية مصرية» و«تركزت على تشكيل اللجنة الإدارية المستقلة لإدارة القطاع والإشراف على المساعدات والمعابر والإعمار، بالتوافق مع كل الفصائل الفلسطينية». وأكد عضو الهيئة القيادية العليا لحركة فتح في غزة جمال عبيد في اتصال هاتفى مع وكالة الصحافة الفرنسية حصول اللقاء، معتبرا أن اللقاءات بين الحركتين «مهمة من أجل ترتيب البيت الفلسطيني».



آثار غارة إسرائيلية سابقة على مخيم النصاريا وسط قطاع غزة



سموتريتش وبن غفير دعاوا إلى احتلال غزة واستيطانها

ورئيس الوزراء نجيب ميقاتي، وأنهم ملتزمون بالعمل على الحفاظ على وقف إطلاق النار. ويسري منذ فجر الأربعاء الماضي وقف لإطلاق النار بين حزب الله وإسرائيل وضع حدا للنزاع بدأ قبل أكثر من عام بين الطرفين، غداة شن إسرائيل حربا مدمرة على قطاع غزة عقب عملية طوفان الأقصى. من ناحية أخرى بثت سرايا القدس -الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي- أمس الثلاثاء مشاهد لقصفا، بالاشتراك مع كل من كتائب المجاهدين وكتائب الشهيد أبو علي مصطفى، حشود جيش الاحتلال الإسرائيلي في محور «نتساريم»، وسط قطاع غزة، ومرابض المدفعية في موقع «فجة» العسكري، بغلاف غزة. وأظهرت المشاهد عملية إعداد الصواريخ ورصد مراض مدفعية الاحتلال في موقع فجة، ثم مشهد إطلاق الصواريخ وتصاعد الدخان من الموقع المستهدف بعد إصابته. كما تضمن المقطع مشاهد إعداد وإطلاق قذائف الهاون تجاه حشود جيش الاحتلال في محور «نتساريم» وسط القطاع. وبدأت فصائل المقاومة منذ بداية العملية البرية الإسرائيلية أو أواخر أكتوبر 2023 على بث مشاهد تظهر استهداف قوات وآليات إسرائيلية بقذائف مضادة للدروع والأفراد في مختلف محاور القتال بقطاع غزة، إضافة لعمليات القنص والكمائن المحكمة خلف خطوط جيش الاحتلال. من جهة أخرى قدر تقرير أعدته هيئة البث الإسرائيلية، أمس الثلاثاء، نقلا عن مؤسسات أمنية، أن تكلفة فرض حكم عسكري على قطاع غزة ستتجاوز 6.8 مليارات دولار سنويا. وقال محللون ومعارضون إسرائيليون في الأشهر الماضية إن الحكومة برفضها وقف إطلاق النار في غزة إنما تدفع لفرض حكم عسكري على القطاع. وقالت هيئة البث الإسرائيلية إن المؤسسة الأمنية تقدر تكلفة فرض الحكم العسكري على قطاع غزة بما لا يقل عن 25 مليار شيكل سنويا (6.8 مليارات دولار). وأضافت أن «التقديرات تشير إلى أنه ستكون هناك حاجة إلى نحو 20 مليار شيكل (5.4 مليارات دولار) لتمويل القوات العسكرية في قطاع غزة، بما في ذلك إبقاء 4 فرق من الجيش، وأيام خدمة قوات احتياطية ونفقات أخرى». وتابع: «تضاف إلى هذا المبلغ تكلفة مئات ملايين الشواكل سنويا لصالح تشغيل آلية الإدارة المدنية، وتكلفة إضافية تتراوح بين 5 و10 مليارات شيكل سنويا (2.7-1.3 مليار دولار) مقابل

«وكالات»: مع تزايد الخروقات وتبادل الاتهامات، قال وزير الدفاع الإسرائيلي يسرائيل كاتس، أمس الثلاثاء، إنه إذا انهار وقف إطلاق النار مع حزب الله، فلن يفرق الجيش بين لبنان والجماعة. وحث كاتس خلال زيارة للحدود الشمالية، الحكومة اللبنانية على «تفويض الجيش اللبناني للقيام بدوره، وإبعاد حزب الله عن نهر الليطاني، وتفكيك بنيته التحتية بالكامل». وأضاف «إذا انهار وقف إطلاق النار فلن يكون هناك أي استثناء للدولة اللبنانية. سننفذ الاتفاق بأقصى قدر من التأخير وعدم التسامح. إذا كنا حتى الآن نفرق بين لبنان وحزب الله، فلن يظل الوضع هكذا». وميدانيا، أعلنت وزارة الصحة اللبنانية مقتل 6 أشخاص في غارة إسرائيلية على بلدة حاريس في محافظة جبل لبنان جنوبي البلاد. ويتبادل حزب الله وإسرائيل الاتهامات بخرق وقف إطلاق النار، الذي دخل حيز التنفيذ صباح الأربعاء الماضي. ويهدد تبادل إطلاق النار بين حزب الله وبنهاير الاتفاق الذي توسطت فيه الولايات المتحدة وفرنسا، بعد أقل من أسبوع من دخوله حيز التنفيذ. من جهة أخرى تستعد السلطات في مدينة صور بجنوب لبنان لتشييع جثامين العشرات ممن قضاوا جراء القصف الإسرائيلي الذي طال عشرات المدن والبلدات في مختلف أنحاء البلاد، وسط خروقات متكررة للهدنة الهشة بين حزب الله وإسرائيل.

وقالت مصادر إن محيط بلدة بيت ليف جنوبي لبنان، الثلاثاء من خلال سلسلة غارات جوية شنتها على قضائي الكانت، وزارة الصحة اللبنانية أعلنت، في وقت متأخر مساء الاثنين، مقتل 9 أشخاص وإصابة 3 جراء غارتين إسرائيليتين استهدفتا بلدتي حاريس وطلوسة في جنوب لبنان، في حصيلة قتلى هي الأدهى جراء هجمات منذ دخول اتفاق وقف إطلاق النار حيز التنفيذ الأسبوع الماضي. وفي غضون ذلك، تستعد السلطات المحلية في مدينة صور لتشيع جثامين 192 قتيلًا سقطوا جراء القصف الإسرائيلي على المدينة. وقالت الوكالة الوطنية للإعلام اللبنانية الرسمية إن «فرق الدفاع المدني والإسعاف الصحي والهيئة الصحية الإسلامية في المدينة تعمل على استعادة جثامين الشهداء ليصاروا إلى تشييعهم في متوهم الأخير». وقال رئيس أطباء قضاة وزارة الصحة العامة والدفاع المدني واتحاد بلديات قضاء صور وبلدية صور ووحدة الكوارث الطبيعية في اتحاد البلديات تتعاون للمساعدة في تشييع 192 شهيدا خلال هذه العمليات الإنسانية». وفي غضون ذلك، قالت الوكالة إن إسرائيل خرقت اتفاق الهدنة من خلال سلسلة غارات جوية شنتها على قضائي صور وبيت جبيل، وأوضحت أن الطيران الحربي الإسرائيلي أغار على عدد من القرى والبلدات في القضاءين. كما أوضح أن الجيش الإسرائيلي أعلن انتهاء عملياته، لكنه عاد قبيل فجر وأطلق قنابل مضيئة وبالونات حرارية فوق عين الشهب جنوب البلاد. وقالت الوكالة إن هذه الأجواء المتوترة انعكست على حركة الحياة اليومية للأهالي العائدين من رحلة النزوح الشاقة، وهي دعاء لبث الخوف في نفوسهم من تكرار تلك التجربة. وكانت وزارة الصحة اللبنانية أعلنت الاثنين مقتل شخص على الأقل في بلدة مرجعيون إثر ضربة نفذتها مسيرة على دراجة نارية، وفق الوكالة الوطنية للإعلام. كما قال الجيش اللبناني إن جنديا أصيب بجروح في غارة من مسيرة إسرائيلية على جرافة للجيش في منطقة «حوش السيد علي» في البقاع شرقي البلاد. ومساء الاثنين، أعلن الجيش الإسرائيلي أنه هاجم «عشرات المنصات الصاروخية والبنى التحتية التابعة لحزب الله في أنحاء لبنان»، وأضاف -في بيان- أنه مستعد لمواصلة



الاحتلال يتبع سياسة الهدم المتسارع للمنازل في غزة كجزء من إستراتيجيته العسكرية